المملكة المغربية
وزارة العدل

الديوان

الرباط، في 4 ربيع الثاني 1421
(الموافق 07 يوليو 2000)

منشور: رقم 16

من وزير العدل

إلى السادة: الرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف

والوكلاء العامين للملك لديها

الرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف التجارية

والوكلاء العامين للملك لديها

رؤساء المحاكم الإدارية

رؤساء المحاكم التجارية

ووكلاء الملك لديها

رؤساء المحاكم الابتدائية

ووكلاء الملك لديها

الموضوع: العناية بقضايا وتظلمات أفراد الجالية المغربية المقيمين بالخارج وتحسين ظروف استقبالهم.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، ففي إطار الرعاية الخاصة، والعناية المولوية الكبرى التي يوليها صاحب الجلالة نصره الله لرعاياه الأوفياء المقيمين بالخارج، وحرصا من هذه الوزارة على تذليل الصعوبات والعراقيل التي قد تعترض سبيل هذه الفئة من المواطنين عند قضاء مآربهم المرتبطة بقطاع العدل، وتعزيزا للمجهودات التي تبذلها الوزارة في هذا الشأن، وتذكيرا بالمناشير والرسائل الدورية الصادرة في الموضوع، فقد تقرر إحداث لجنة بمقر الوزارة تضم أطرا قضائية من المفتشية العامة، ومديرية الشؤون المدنية، ومديرية

الشؤون الجنائية والعفو، أسندت إليها مهمة استقبال أفراد الجالية المغربية الوافدين على الوزارة، والاستماع إلى شكاياتهم بإمعان، ودراسة مشاكلهم وإرشادهم عند الاقتضاء إلى ما يتعين سلوكه قانونا لصيانة حقوقهم، وكذا الاتصال بالمسؤولين القضائيين من أجل تحريات حول تظلماتهم كلما تطلب الأمر ذلك.

وحتى تتمكن هذه اللجنة من أداء مهمتها في أحسن الظروف مع ما يتطلب ذلك من السرعة والفعالية، نطلب منكم العمل على تكوين خلية بمقر المحكمة التي تشرفون عليها تضم قاضيا وممثلا للنيابة العامة، تقوم باستقبال أفراد الجالية المغربية أو ممثليهم، وتلقي شكاياتهم، وتظلماتهم ودراستها بكل عناية، واتخاذ ما يلزم قانونا في شأنها مع إخبارهم بالمآل، على أن تظل هذه الخلية رهن إشارة اللجنة المركزية من أجل مدها بجميع المعلومات التي قد تطلب منها.

لذا أهيب بكم أن تتخذوا الترتيبات الكفيلة بتعيين أعضاء الخلية المذكورة، في أقرب وقت ممكن، لتتمكن من القيام بالمأمورية المنوطة بها تحت إشرافكم المباشر، خدمة لأفراد الجالية المغربية القاطنة بالخارج التي تحظى بعطف ورضى صاحب الجلالة محمد السادس دام له العز والتمكين.

ونظرا لما لهذا المنشور من أهمية قصوى، فإني أطلب منكم أنو تولوه كبير اهتمامكم، وتحرصوا على أن يتم تنفيذ مقتضياته في أحسن الظروف، وموافاتنا في متم شهر شتنبر الحالي بتقرير حول نتائج أعمال هذه الخلية، معزز بإحصائيات مدققة حول عدد أفراد الجالية التي تمت مقابلتهم، وبيان طبيعة ونوعية الشكايات، وكذا الخدمات التي تم إنجازها أو إيجاد حل لها، حتى تتمكن اللجنة المركزية للوزارة من دراستها وتحليل معطياتها، واستخلاص نتائجها. **والسلام.**

وزير العدل
عمر عزيمان